

تكريس الجهود من أجل إنهاء الحرب السورية

حول الروحية المنبثقة عن "تساور جميع الأطراف من أجل حل سياسي" في فيينا

فلهم لانغتلر، مشارك في تنظيم "السلام في سوريا" [PeaceinSyria.org](http://www.peaceinsyria.org)

الآن وقد أنجز "تساور جميع الأطراف من أجل حل سياسي" وحظي باعتراف جميع المشاركين بكونه نجاحاً يستحق الاستمرار، فقد حان إجراء تقييم لا للمؤتمر بذاته فحسب، بل لمغزاه الأوسع. إن حقيقة كون ما يزيد على العشرين من أشد الخلفيات تعدياً وتنازحاً في المجتمع السوري اجتمعوا للتساور في كيفية التغلب على الحرب الأهلية التي تمزق البلد إرباً إرباً هي بحد ذاتها حدث استثنائي. غير أن الروحية المنبثقة عن المناظرات تتعدى كثيراً الغرض من هذه المناسبة المفردة، مما ينمي الرجاء بأن حركة من أجل حل سياسي أخذت تكتسب زخماً.

<http://www.peaceinsyria.org/downloads/Committed%20to%20ending%20the%20Syrian%20war%20report%20consultation%20schlaining%20en.pdf>

تداول بين المواطنين- لا مساومة على السلطة

قبل كل شيء، لنتذكر هدف "تساور جميع الأطراف من أجل حل سياسي" الذي انعقد في "قلعة السلام شلاينغ" بالقرب من فيينا- النمسا من السابع حتى العاشر من آذار/ مارس 2014. كانت الفكرة أن يفسح المجال للمجتمع السوري بكل تعدديته للإفصاح عن نفسه بأصوات منبثقة عن الشعب الذي أسكت واستبعد من قبل المتسلطين. ولم يكن في النية إجراء مفاوضات بين الأطراف المتصارعة وأوصيائهم الدوليين والإقليميين كالتالي فشلت في جنيف. كانت دعوة لمنبر استشاري من شخصيات لا تمثل الأطراف الضالعة مباشرة، لكنها تمثل الثراء المجتمعي فعلاً، من أجل تقصي طرق إيقاف النزيف الكارثي.

وهكذا لم تكن في بحث عن صيغ لحلول وسط منمقة جيدة التوازن تسر القوى الخاجية المتورطة (الشيء الذي يمكن على كل حال أن يكون بلوغه ضرورياً في أماكن أخرى)، بل للرد على أسئلة تتعلق بكيفية ضمان الحقوق الكاملة للشعب. إن التماس هذه الحقوق هو ما يظن بأنه هو الذي أطلق شرارة النزاع، وهو في نفس الوقت المفتاح لإنهاء ما تحول إلى اقتتال أخوة يحرض مكونات المجتمع بعضها ضد بعض في صراع يغذيه إضافة لذلك تورط خارجي كثيف. وكما عبر عنها ناصر الغزالي أحد الأعضاء السوريين في اللجنة التحضيرية من درعا في مقدمته: "الحقوق الديمقراطية ليست قابلة للتفاوض. إنها أشبه بالحمل- فكما لا يمكن أن تكون امرأة نصف حامل، فنحن لن نقبل بأقل من الحقوق الكاملة".

كان اللقاء متعلقاً بفهم مظالم المكونات الاجتماعية والسياسية والثقافية والمذهبية المتنوعة، ولتطوير الثقة المتبادلة الضرورية للتوصل لوقف إطلاق نار والمحافظة عليه... نحن نتأمل في عناصر عقد اجتماعي جديد" على حد تعبير سربست نبي أستاذ الفلسفة الكردي الذي يدرس في أربيل وماردين..

علامات القبول المتبادل

" حينما غيرت سكني مرة، تبرعت بمكتبتي للاستعمال العام، إذ منحتها للمسجد المحلي، وهكذا قمت مع صديقي المتدين بتدقيق الكتب واحداً واحداً لمعرفة إن كانت ملائمة أم لا". هذا المثل ضربه المخرج السوري نضال الدبس من السويداء للمتساورين، مما يذكرنا بصيغة معاصرة لأمثولة خاتم ليسنغ التي صادف أن كانت رمزاً للتثوير في أوروبا.

هذه الرسالة الحنرة والمفعمة بالقوة مع ذلك، جرى فهمها وتبنيها من جميع الأطراف ويمكن اعتبارها مثلاً لروحية الحدث. ومع الاختلاف بين المعسكرين الإسلامي والدينيوي (العلماني)، فقد تجمعوا من أجل استكشاف المشترك لديهم، فالدينيوي يضع في اعتباره أولويات المسلم الورع حتى وإن كان لا يتفق معها. وهذا الصديق الورع، والذي يمكن أن يكون متحزباً للاسلام السياسي، يقبل من جانبه وجود مواقف وثقافات وبيئات معترف بها تقع خارج مجال المسجد.

هذا المبدأ الأولي للتشاور كان مقبولاً ضمناً من حيث تكوين المشاركين بحد ذاته، فقد كان هناك أناس يناهزون للحكومة أو يعتبرونها أهون الشرور، وقد كان هناك ما يمكن دعوته بالمعارضة الناعمة والمعارضة الخشنة داخل البلد، وكانت هناك شخصيات إسلامية وإسلاميون من ضمنهم الأخوان المسلمون، وكانت هناك شخصيات قريبة من الائتلاف، كما كان هناك أكراد من مختلف التيارات. وقد جاء بعضهم من مناطق تسيطر عليها الحكومة، والبعض من مناطق يسيطر عليها المتمرّدون، والبعض من المناطق الشمالية ذات الغالبية الكردية وآخرون من خارج البلد. كان هناك رجال ونساء، شباب وشيوخ، منتسبين إلى كل المجموعات المذهبية، إضافة لمتشددى الدينويين (العلمانيين)، شاملين الفسيفساء السورية بأكملها. حضر أناس يزاولون مهناً مختلفة: من أساتذة الجامعات إلى عمال الإغاثة الشعبية، من أطباء وطلاب إلى كتاب وسياسيين: من ضمنهم العديد من السجناء السياسيين السابقين، حتى أن البعض منهم قضى عقوداً خلف القضبان.

لقد اعترف الجميع صراحة بضرورة قبول تعددية المجتمع السوري والتسامح بشأنها- وهي الشرط المسبق الحاسم لإنهاء الحرب الأهلية.

حول الأقليات والأكثرية والمشاكل المتعلقة بهذه المفاهيم

عبر بعض المشاركين من المجاميع المذهبية الصغيرة علناً عن مخاوفهم من الإسلاموية الراديكالية التي يمكن أن تدمر التعددية الثقافية لسوريا، كالباحثة عطار حيدر الأستاذة في جامعة أوكسفورد وأصلها من السلامة. لقد أكدت على "المساهمة غير المتكافئة للأقليات السورية في مشاريع التنوير والحداثة التاريخية. ولا يمكن صون الخصوصية الثقافية لكل المجاميع إلا في مجتمع تعددي".

أما منذر حلوم، الأستاذ و الناشط من اللاذقية فقد حذر من أخطار مفهوم الأقليات بحد ذاته، الذي بوسعه انطلاقاً من نقطة معينة أن يحصن الانقسامات الطائفية، حيث قال: "ليس العنف والطائفية خياراً لنا كحركة ديموقراطية" وكان يجادل في أنهما جاءا من تصعيد النظام وبعض القوى المتمردة: "علينا الحذر من ربط العنف بالمجاميع الطائفية ككل مما يدفعنا لتعميمات خاطئة". كذلك شددت نوال اليازجي، الناشطة النسوية من دمشق، إضافة إلى طارق عزيزة الباحث من اللاذقية، على الحقوق المرتبطة بمفهوم المواطنة لا بالانتماء المذهبي.

وقد أقر سمير أبو اللين، عضو المكتب السياسي للأخوان المسلمين، حقوق الأقليات محيلاً إلى إعلان دمشق لعام 2005، وألمح إلى استعداد للحوار الضروري، حتى أنه اعترف بأن أخطاء قد اقترفت.

قدّم سمير أبو اللين الناشئ في مدينة حمص شديدة الاختلاط، صيغته الشخصية لأمثولة التسامح إلى الاجتماع: حين ظهر رئيس الوزراء السوري الأسبق فارس الخوري، الذي صدف أن كان من أسرة مسيحية بدون قبعة- مما كان وقتها خرقاً مروعاً للعرف- اختار مفتي البلاد أن يضع قبعته على رأس رئيس الوزراء والقبول بأن يرى هو حاسر الرأس.

لكن مغزى هذا المجاز يتغير عند عكسه السؤال فيما إذا كانت هذه الأقليات بدورها ستدعن لإرادة الأغلبية. عند هذا الحد، لم يعد استمرار النقاش ممكناً، ومن الجلي أن هناك حاجة لمواصلة وتعميق هذه الجدلالات.

وقف العنف عن طريق التحول الديموقراطي

حضيت الحاجة الماسة لوقف العنف باتفاق شديد وشامل، إلى حد ذهاب نضال الدبس بعيداً في قوله بوجود طرفين فحسب في سوريا: "إما ضد الحرب أو مع الحرب". أما فاتح جاموس من اللاذقية، ومن حزب العمل الشيوعي، والسجين السياسي لمدة طويلة أحد قادة التحالف من أجل التغيير السلمي حالياً، فقد قال إن الفريق الداعي للسلم في نمو، ولكن كيف يمكن التوصل للسلم ما أن يجري بلوغ قبول متبادل؟ كيف يمكن تعبيد الطريق سياسياً لوقف إطلاق نار دائم؟

كان هناك إجماع ضمني على أن تلبية المطالب الديموقراطية الأصلية في إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والرهائن الآن أيضاً (من الطرفين)، وحرية التعبير والتنظيم السياسيين، وضمان وصول الإغاثات الإنسانية، ستمهد لوقف العنف-الشيء الذي يمكن وصفه بالتحول الديموقراطي.

وقد ذكر عبد المنعم حرة، عامل الإغاثة من حلب التي يسيطر عليها المتمرّدون، أن دوائر التمرد ستكون مستعدة لرفع الراية البيضاء إذا فعلها الطرف الآخر أيضاً. "لكن الأمر يعود للجرّاح في إنهاء عملياته".

وقد دعى عزيزة الإسلام السياسي المعتدل إلى تصريح شديد ضد الإرهاب- وهو مصطلح يمثل إشكالية حيث يطلق بصورة متبادلة من كلا الطرفين، مع الأخذ بالاعتبار إساءة استخدامه بقيادة واشنطن. أما أيمن القحف رئيس تحرير موقع أخبار الأعمال المؤثر syriandays.com والقادم من حماه فقد وضعها بشكل أكثر جرأة: "كيف يمكننا إيصال داعش والنصرة إلى وقف إطلاق نار؟ كيف يمكننا منعهم من الإستمرار؟"

عند هذا الحد تدخل الأستاذ اليوناني فانغالس بيبسياس منظم أسطول غزة، باسم المبادرة. فالهدف العام للمنظمين لم يكن تقييد السوريين خارج المبادئ العامة- نعم للديموقراطية، لا للتدخل الخارجي- بل تهيئة إطار للنقاش فيما بينهم بحرية، والذي لا يستبعد على أي حال الحوار والتداول مع حركة التضامن العالمية- الهدف المهم الآخر للمناسبة. "نحن نؤمن بوجود تشجيع وتقوية القوى المستعدة لحل سياسي من الجانبين" وبهذا يعزل المتشددون تدريجياً. وبهذا السبيل يمكن إنشاء كتلة سياسية اجتماعية مؤهلة في نهاية الأمر لهندسة وقف إطلاق نار و تأمين صموده بتجريد قوى العنف الطائفية من الجانبين من قواعد دعمها الجماهيرية. وبقدر ما يمكن تحقيق المطالب الديموقراطية الأساسية، بأفضل ما يمكن لهذا المشروع السياسي أن يكتسب زخماً.

مأساة اللاجئين

فيما يقترب عدد السوريين الذين يهجرون مساكنهم باطراد من العشرة ملايين أو ما يقارب نصف السكان، وفيما ينتشر الجوع، فإن الإغاثات الإنسانية تغدو جوهرية. وقد انتقد الكثيرون معالجة مشكلة اللاجئين، وحتى إساءة استخدامها من قبل الطرفين لخدمة أهدافهما السياسية- وبضمنها المتبرعون الأجانب.

وقد علق عارف دليلة، العميد السابق لكلية الاقتصاد في جامعة دمشق، ذاكراً أن فتح الحدود أمام السوريين الباحثين عن ملجأ في الخارج لن يكون حلاً إذ هو يستنزف الموارد البشرية للبلد. وقد شدد منذر حلوم على ضرورة الحفاظ على المناطق التي ظلت آمنة في البلد وتوسيعها قائلاً: "لقد هرب الكثيرون من حلب ودمشق إلى المناطق الساحلية بصرف النظر عن خلفياتهم المذهبية" وقد أوضحت نوال اليازجي بالدليل أن هناك ميولاً مناهضة للطائفية.

لقد برزت فكرة أن النضال من أجل إرضاء الحاجات الماسة للاجئين يجب أن تتحول إلى محرك لوقف إطلاق نار وحل سياسي يسمح فعلاً بوصول الإغاثة إلى الناس.

ميثاق وطني للسلام

أكد جميع المشاركين على قناعتهم الراسخة بوجود تكرر هذه التجربة الإيجابية على مستوى أكبر كثيراً والأفضل في دمشق. وقد كان هذا مقترح الكثيرين، بضمنهم حبيب عيسى، أحد قادة معارضة الداخل المعترف به من أوساط شديدة التنوع، والذي خاطب المتشاورين عن طريق رسالة على موقع <http://www.peaceinsyria.org> ، حيث لم يسمح له بمغادرة البلد. وفي الواقع فإن ما يقارب نصف المدعويين الذين وافقوا لم يتمكنوا من المشاركة، إما لمنعهم من مغادرة البلد أو لعدم حصولهم على تصريح ، أو لعدم تجرؤهم على الحضور. كما دعى عارف دليلة، أطول سجناء ربيع دمشق السياسيين موقفية إلى مؤتمر سلام وطني بمشاركة جميع الأطراف، مفضلاً عقد مؤتمر كهذا داخل البلد، لكن ذلك يستدعي ضمانات مؤكدة من قبل الحكومة، قائلاً: "يتحمل المجتمع المدني مسؤولية ضخمة، لكنه عاجز في الوقت الحاضر حيث جرى إسكاته". وقد أشار إلى القائد في المعارضة السلمية عبد العزيز الخير الذي اختطف عام 2012 حين أراد المشاركة في مؤتمر مصالحة، والذي صادف أن كان آخر ظهور علني لمعارضة الداخل. وقد حث دليلة حركة التضامن العالمية والمجتمع المدني إضافة إلى الأمم المتحدة على توفير مظلة لهذه الجهود- خلافاً للقوى الإقليمية والعالمية التي اعتبرها المشاركين جزء لا يتجزأ من المشكلة.

قضايا عالقة

بينما تميزت المداولات الداخلية بروح الفهم المتبادل المذكورة، برزت الفروق إلى المقدمة حين تعلق الأمر بالظهور العلني، وذلك حول القضايا التالية:

إلى أي حد يمكن ضمان حقوق الشعب الكردي مع الحفاظ على وحدة سوريا؟ لقد ظل الحكم الذاتي واللامركزية الواسعا النطاق كما عرضهما خالد عيسى الناطق باسم الحزب الديموقراطي الكردي في أوروبا محل خلاف.

هل يمكن ضمان حق المساواة للنساء والحقوق المدنية بصورة عامة دون مخالفة الشريعة كما تساءل الشيخ محمد السيد من حلب الخاضعة لسيطرة المتمردين؟ ما معنى دولة "ليست بالدينيوية ولا بالإسلامية"؟

وباعتبارنا الداعين للتشاور، فقد تعمدنا توجيه المشاورات بحيث تكون مكملة لمفاوضات أو أي لقاء آخر يجمع ممثلين رفيعي المستوى. لذلك، فإن أية نتيجة على مستوى التنظيم لا ينبغي أن تضع شرعية أي طرف موضع تساؤل- وتظهر حساسية المسألة بوضوح.

وفي حين أننا كمنظمين على قناعة بأن الحل السياسي هو الوحيد القابل للدوام فيما يتعلق بمصالح الغالبية العظمى من الشعب السوري، فإن الصيغة التوافقية التي ظهرت كانت "الحل السياسي هو أفضل الحلول". وعلينا الاعتراف بأن الجهتين المتحاربتين كليهما تبرران جهدهما العسكري (وعليه فهو الجهد المنطقي الوحيد). لكن الخطوة الإيجابية هي أنهما يأخذان الحل السياسي بالاعتبار

جدياً ويختبران أرضية شروط وقف إطلاق النار. وقد اعتبر أغلب المشاركين أن واجبهم يتمثل في ممارسة الضغط على كل الأطراف، وبضمنها القوى الخارجية المتورطة للقبول بالحل السياسي والعمل في سبيله.

هناك تناول مشابه فيما يخص التدخل والعقوبات والتورط الأجنبية: حيث يدعي الجميع الدفاع عن سيادة الشعب السوري والتصدي للمصالح الأجنبية. ولكن فيما ترى الأطراف الثالثة في ذلك مطلباً فورياً وأولياً وشرطاً مسبقاً للحل، يجد القريبون من طرفي النزاع في إجلاء القوات الأجنبية مجرد إمكانية تعقب وقف إطلاق النار.

إطار للسلام

اتفق الجميع على مواصلة الجهود من أجل حل سياسي عن طريق إشراك كامل الطيف التعددي على مستوى المجتمع المدني. على أن من الواضح أنه في مرحلة معينة يكون الحل ممكناً فقط بحضور الممثلين المباشرين. ولا يمكن استبعاد هذه الخطوة، ولكنها يجب أن تتخذ تدريجياً وبحذر، ويمكن أحر الأمر أن تعهد إلى منبر أكثر ملاءمة.

إن إحدى النتائج المباشرة هي أن المشاركين، جنباً لجنب مع المبادرين، سيوجدون إطاراً مفتوحاً لكل من يدعم الحل السلمي، سورياً كان أم لا. إضافة لذلك، ينبغي تأليف لجنة تكلف بالتحضير للقاء القادم.

سيكون الموقع الأنسب لميثاق وطني للسلام هو بيت السلام، الذي هو في نفس الوقت مفهوم سياسي تجريدي وفضاء طبيعي مادي كما أشير إليه أعلاه.

يُفهم بيت السلام على أنه مكان داخل البلد، يفضل أن يكون في دمشق، حيث وقف إطلاق النار واقع فعلي، وحيث يسمح بالتعبير السياسي، وحيث يضمن الأمان لجميع مكونات المجتمع المدني.

إن حركة السلام العالمية مدعوة لأن تمثل المظلة السياسية لهذه العملية الرامية لإيجاد حل سياسي ديمقراطي، جنباً إلى جنب مع الأمم المتحدة

ترجمة المعسكر المناهض للاميرالية

فيينا، النمسا